الفصل الثالث

دراسات الجدوى البيئية للمشروع

- تمهيد.
- مفهوم دراسات الجدوى البيئية للمشروع.
- أهمية دراسات الجدوى البيئية للمشروع.
- مجالات دراسات الجدوى البيئية للمشروع.

تمهيد

أصبحت البيئة اليوم معقدة ومتشابكة ومتداخلة بحيث أصبح من المتعذر في هذا العصر ، بل أصبح من المستحيل النظر إلي بعض أوجه نشاط المشروع علي أنها أنشطة أو وحدات منعزلة ومنفصلة عن باقي الأنشطة الأخرى في هذا المشروع، كما أنه قد أصبح من المستحيل النظر إلي المشروع باعتباره وحدة منعزلة عن البيئة التي يعمل في نطاقها.

ويقصد بالبيئة المحيطة بالمشروع مختلف القوي والمتغيرات التي تحيط به والتي تؤثر فيه ويتأثر بها ، وتمثل هذه القوي والمتغيرات صفات وخصائص ومكونات الموقف الذي يتحرك هذا المشروع من خلاله لتحقيق أهدافه .

هذا وقد تم تخصيص هذا الفصل لتحديد المعالم الرئيسية لدراسات الجدوى البيئية للمشروع وذلك من خلال الموضوعات الأساسية التالية:

أولاً : مفهوم دراسات الجدوى البيئية للمشروع.

ثانياً : أهمية دراسات الجدوى البيئية للمشروع.

ثالثاً : مجالات دراسات الجدوى البيئية للمشروع.

ونتناول كل موضوع من هذه الموضوعات بالدراسة والتحليل فيما يلى :

أولاً : مفهوم دراسات الجدوى البيئية للمشروع:

يقصد بدراسات الجدوى البيئية للمشروع تحديد الآثار البيئية الإيجابية والسلبية للمشروع المقترح إنشائه ، وبيان ما سوف يحدثه تشغيل هذا المشروع من تأثير سواء عليه ، أو علي سلامة البيئة المحيطة به ، وكذلك علي كل من الموارد البشرية والطبيعية أو علي كليهما معاً ، وذلك من منطلق أن هذا المشروع ما هو إلا نظام مفتوح يؤثر في ويتأثر بالبيئة المحيطة به .

وفي ضوء ذلك فإن دراسات الجدوى البيئية تشمل تحليل التأثيرات المتبادلة سواء كانت إيجابية أو سلبية بين كل من المشروع والبيئة المحيطة به ، والعمل علي تعظيم هذه

الآثار الإيجابية ، واستخدام أفضل السبل للتعرف علي الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن تشغيل هذا المشروع ، والعمل على التخيف من حدتها .

ثانياً: أهمية دراسات الجدوى البيئية للمشروع:

تعتبر دراسات الجدوى البيئية للمشروع أولى الدراسات التفصيلية التي يجب إعدادها عند إنشاء هذه الدراسات التفصيلية في كل من الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء ، حيث أصبحت هذه الدراسات تمثل نقطة الفصل التي يتم في ضوئها اتخاذ قرار بقبول أو رفض إنشاء وتشغيل مشروع ما.

وتعتبر دراسات الجدوى البيئية للمشروع أحد الأدوات العلمية التي تستخدمها الإدارة البيئية في حمايتها للبيئة ، كما يتم النظر إلى هذه الدراسات أيضا باعتبارها أداة للتخطيط واتخاذ القرار ، ويمكن تحقيق ذلك كما يلي:

1- دراسة كافة التأثيرات الناتجة عن المشروع على المحيط الحيوي والاجتماعي والتكنولوجي، وعدم الاقتصار على بحث اللأضرار والمنافع الناتجة عن هذا المشروع.

2- تحديد البدائل المتاحة وبيان كيفية استخدامها فى التخلص أو الاستفادة من النفايات الناتجة عن تشغيل المشروع.

3- تحديد وتحليل التأثيرات الإجمالية للمشروع وذلك من الناحية الاقتصادية على الموارد المتاحة وذلك باعتبار أن الدراسات البيئية للمشروع من أهم الدراسات التي توفر معالجات وحلولاً كثيرة للعديد من المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، ومن أهمها مشكلة تلوث البيئة.

4- مساعدة متخذ القرار البيئى على اتخاذ القرار المناسب والخاص بإنشاء وتشغيل المشروعات وذلك كما يلى :

أ- منح الترخيص ، أو التصريح ، أو التصديق بتنفيذ أى مشروع إذا ثبت من خلال هذه الدراسة أن لهذا المشروع آثار إيجابية للبيئة .

ب- عدم منح الترخيص ، أو التصريح ، أو التصديق بتنفيذ أى مشروع إذا ثبت من خلال هذه الدراسة أن لهذا المشروع آثار ضارة للبيئة .

ج- منح الترخيص ، أو التصريح ، أو التصديق بتنفيذ أى مشروع إذا ثبت من خلال هذه الدراسة أنه يمكن تنفيذ هذا المشروع بشرط إحداث تعديلات معينة من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لتخفيف حدة الآثار الناتجة عن تشغيل هذا المشروع أن أمكن تحقيق ذلك بغية الوصول بتلك الآثار إلى الحد المسموح به .

ثالثاً : مجالات دراسات الجدوى البيئية للمشروع :

تعتبر العلاقة بين كل من البيئة والمشروع علاقة تبادلية Feed back حيث تؤثر البيئة بكل متغيراتها علي المشروع ، كما يؤثر المشروع أيضاً بكل متغيراته علي هذه البيئة .

وفي ضوء ذلك فإن الإطار التحليلي لمفهوم دراسات الجدوى البيئية يشمل مجالين رئيسيين يتمثلان بصفة أساسية فيما يلى:

المجال الأول : تأثير البيئة على المشروع.

المجال الثانى : تأثير المشروع على البيئة المحيطة به.

هذا ونتناول كل مجال من هذين المجالين بالدراسة والتحليل فيما يلى :

المجال الأول: تأثير البيئة على المشروع :

يمكن تحديد تأثير البيئة علي المشروع من خلال الأخذ في الحسبان منظور البيئة الاستثمارية والتي تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار في دولة ما ، ويتم ذلك من خلال الكشف عن الاتجاهات الايجابية والسلبية لكافة متغيرات هذه البيئة سواء كانت متغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو تكنولوجية ... إلخ .

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن النظر إلي المناخ الاستثماري الذي سوف يعمل المشروع في إطاره باعتباره نظاماً مفتوحاً تتفاعل فيه كافة المتغيرات البيئية ، وأن هذا المناخ

الاستثماري يشمل مجموعة من العناصر والمقومات والمكونات والأدوات والمؤشرات التي تكشف عن بيئة الاستثمار وتحدد ما إذا كانت هذه البيئة سوف تؤثر إيجابياً علي المشروع بحيث تجذب المستثمرين نحو إنشاء وتشغيل مشروعاتهم ، أو سوف تؤثر سلبياً علي هذا المشروع بحيث تجعل هؤلاء المستثمرين يحجمون عن إنشاء وتشغيل مشروعاتهم.

المجال الثانى : تأثير المشروع علي البيئة المحيطة به :

يوجد تأثيران أساسيان للمشروع علي البيئة المحيطة به ، يمكن توضيحهما بإيجاز فيما يلي :

1- التأثير الإيجابي للمشروع علي البيئة المحيطة به:

يتضح التأثير الإيجابي للمشروع علي البيئة المحيطة به من خلال مساهمة هذا المشروع في علاج مشكلات تلوث البيئة سواء كان هذا التلوث ناتجا عن تشغيل هذا المشروع ، أو ناتجا عن أسباب أخرى من الناحية البيئية .

2- التأثير السلبي للمشروع علي البيئة المحيطة به:

يتضح التأثير السلبي للمشروع علي البيئة المحيطة به من خلال ما يحدثه هذا المشروع من أضرار لهذه البيئة ، هذا وكمثال لذلك أن يتسبب هذا المشروع في تلوث الماء والهواء الأمر الذي يضر بصحة الإنسان والمجتمع .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ضرورة التفرقة بين الأضرار التي يسببها المشروع ، ويمكن توضيح ذلك بإيجاز فيما يلى :

أ- الأضرار التي يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون تحميل المشروع تكاليف استثمارية كبيرة ، أو دون تعديل الموقع المقترح لإنشاء هذا المشروع إلي موقع آخر يكون مستوفياً للشروط البيئية ، وهذه الأضرار لا خطورة فيها ولا ضرر منها .

ب- الأضرار التي يكن معالجتها وحماية البيئة منها عن طريق تركيب معدات خاصة تحمل المشروع تكاليفاً باهظة ، حيث يجب في هذه الحالة أن تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان نظراً لتأثيرها علي قيمة التدفقات النقدية الخارجة للمشروع.

ج- الأضرار التي لا يمكن معالجتها ولا يمكن حماية البيئة منها ، هذا ويتطلب الأمر في هذه الحالة ضرورة اتخاذ قرار برفض إنشاء المشروع وعدم تشغيله .

وكمثال لهذه الأضرار التي يسببها المشروع للبيئة وكيفية اتخاذ قرار بشأنها ، فإنه توجد ثلاث تصنيفات إرشادية للمشروعات طبقاً لتصنيف جهاز شئون البيئة فى جمهورية مصر العربية ، يمكن توضيحها بإيجاز فيما يلى :

1- مشروعات القائمة البيضاء :

تتضمن مشروعات القائمة البيضاء كل المشروعات التي يترتب علي تشغيلها أضراراً ضئيلة علي البيئة المحيطة بها ، بحيث يمكن معالجتها وحماية البيئة منها .

ويمكن اتخاذ قرار بقبول تشغيل مشروعات القائمة البيضاء إذا التزمت هذه المشروعات بتطبيق كافة المتطلبات والشروط البيئية المطلوبة منها في هذا الصدد ، كما يمكن اتخاذ قرار برفض تشغيل هذه لأسباب أخرى غير بيئية ، أو إذا تم إصدار تعليمات لأصحاب هذه المشروعات بضرورة الالتزام بإجراءات التصنيفين التاليين.

2- مشروعات القائمة الرمادية :

تتضمن مشروعات القائمة الرمادية كافة المشروعات التي يترتب علي تشغيلها أضراراً بيئية هامة ، هذا ويتم تحديد هذه المشروعات في ضوء أحجامها ، وتحديد عدد الوحدات التي تزمع إنتاجها.

ويتم اتخاذ قرار بالموافقة علي إنشاء وتشغيل هذه المشروعات مع ضرورة التزامها بتحقيق الشروط المطلوبة لحماية البيئة ، أو يطلب جهاز شئون البيئة من صاحب المشروع تقديم دراسة محددة لتقييم الآثار البيئية الخاصة بمجالات معينة لهذا المشروع

طبقاً للشروط التي يقرها هذا الجهاز ، ثم يتم فحص هذه الدراسة والرد عليها خلال ستين يوماً من تاريخ استلام المستندات المطلوبة ، وتكون النتيجة إما الموافقة علي إنشاء وتشغيل المشروع مع طلب تنفيذ بعض الإجراءات اللازمة لضمان حماية البيئة ، أو عدم الموافقة علي إنشاء وتشغيل هذا المشروع.

3- مشروعات القائمة السوداء :

تتضمن مشروعات القائمة السوداء كل المشروعات التي يتطلب الأمر ضرورة إجراء تقييم كامل للآثار البيئية التي تنتج عن تشغيلها ، ويتم تحديد هذه المشروعات في ضوء حجمها ، ونشاطها ، وكمية إنتاجها.

هذا ويمكن اتخاذ قرار بقبول إنشاء وتشغيل هذه المشروعات مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان حماية البيئة ، كما يمكن اتخاذ قرار أيضاً برفض إنشاء وتشغيل هذه المشروعات إذا تفاقمت أضرارها وتبين أنه ليس من السهولة معالجتها وحماية البيئة منها ، كما يحدث في حالات محددة عدم الموافقة علي إنشاء وتشغيل هذا النوع من المشروعات .